مجلة الشروق للعلوم التجارية
الترقيم الدولي ISSN: 1687/8523
ترقيم دولي الكتروني Online :2682-356X
رقم الايداع بدار الكتب المصرية 2007/12870
البريد الالكتروني sjcs@sha.edu.eg
موقع المجلة : https://sjcs.sha.edu.eg/index.php
SH. A.
إكاديمية الشروق
عضو اتحاد الجامعات العربية
المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات

دور الشمول المالي في تعزيز النمو الإقتصادي المصري: دراسة تطبيقية بإستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

الدكتور/ محمود أحمد فواز
المدرس بقسم الإقتصاد – كلية الإدارة- جامعة الدلتا للعلوم والتكنولوجيا
drmahmoudfawaz@gmail.com

كلمات مفتاحية :
الشمول المالي، النمو الإقتصادي ، التطوير المالي، القطاع المصرفي، الإقتصاد الرقمى

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA :
فواز، محمود أحمد (٢٠٢٣) ، دور الشمول المالي في تعزيز النمو الإقتصادي المصري: دراسة تطبيقية بإستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية ،مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد الخامس عشر، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، أكاديمية الشروق، ص٣٥٧ - ٣٨٨

دور الشمول المالي في تعزيز النمو الإقتصادي المصري: دراسة تطبيقية بإستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

الدكتور/ محمود أحمد فواز
المدرس بقسم الإقتصاد – كلية الإدارة- جامعة الدلتا للعلوم والتكنولوجيا
drmahmoudfawaz@gmail.com

ملخص

أصبح الشمول المالي من أحد أهم متطلبات التنمية الإقتصادية وإجراء حاسم لتحقيق النمو الإقتصادي في العديد من دول العالم ، حيث تري العديد من الدول أن الشمول المالي هو محاولة جديدة لعمل نمو إقتصادي أكثر عدلاً وقوة. لذلك، إستهدفت هذه الدراسة قياس أثر الشمول المالي في تعزيز النمو الإقتصادي المصري، ولقد تم قياس أثر الشمول المالي من خلال تأثير أبعاد الشمول المالي (الوصول المال ، إتاحة الخدمات المالية والمصرفية ، إستخدام الخدمات المالية والمصرفية) والنمو الإقتصادي الذي يتم التعبير عنه بالناتج المحلى الاجمالي (Gross Domestic Product)، حيث تمثلت بيانات الدراسة في الفترة من عام ٢٠١٠ حتي عام 2021. ولقد توصلت الدراسة إلي أن أبعاد الشمول المالي هي عوامل ذات أهمية في تفسير نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث تبين ذلك من خلال معنوية نموذج الانحدار المستخدم لإختبار فرضية الدراسة باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Models). حيث إستنتجت الدراسة أن تحقيق الشمول المالي، لا يعني بالضرورة تحقيق نمو وإستقرار إقتصادي بجانب العديد من العوامل الأخري. كما أن مصر تعاني من زيادة حجم وعدد وإنتاج المنشآت الإقتصادية غير الرسمية مما يسبب خلل في أداء الاقتصاد الرسمي وتدنية معدلات النمو الإقتصادي بالإضافة إلى فقدان وضياع الموارد الضريبية للدولة والتي كان من الممكن أن تساهم في عملية التنمية الإقتصادية.

الكلمات الدالة: الشمول المالي، النمو الإقتصادي ، التطوير المالي، القطاع المصرفي، الإقتصاد الرقمى .

Abstract

Financial inclusion, has become one of the most important requirements for economic development in recent period , and a crucial measure for achieving economic growth in many countries of the world. Where many countries see financial inclusion as a new attempt to make economic growth more just and strong. Therefore, this study aimed to measure the impact of financial inclusion in promoting Egyptian economic growth. The impact of financial inclusion has been measured through the impact of financial inclusion dimensions (financial access, availability of financial and banking services, use of financial and banking services) and economic growth, which is expressed in gross domestic product (GDP). Where the data of the study was for a sample of banks listed on the Egyptian Stock Exchange in the period from 2010 to 2021. The study concluded that the dimensions of financial inclusion are important factors in explaining the growth of gross domestic product, as this was shown through the significance of the regression model used to test the hypothesis of the study using panel data models. The study concluded that achieving financial inclusion does not necessarily mean achieving economic growth and stability, along with many other factors. Egypt also suffers from an increase in the size, number and production of informal economic establishments, which causes a defect in the performance of the formal economy and low rates of economic growth, in addition to the loss and waste of the state's tax resources, which could have contributed to the economic development process.

Keywords : Financial inclusion, economic growth, financial development, banking sector, digital economy.

المقدمة

خلال السنوات الأخيرة، أصبح الشمول المالي من أهم الأعمال الخدمية التي اختصت بها السياسات العالمية للدول ، حيث تري العديد من الدول أن الشمول المالي هو محاولة جديدة لعمل نمو إقتصادي أكثر قوة وعدلاً ، وتتفق هذه المحاولة الفكرية مع رؤية الأمم المتحدة والتي حددت الشمول المالي من اهم أهداف التنمية المستدامة فى تحسين الرفاهية المجتمعية، كما إن الاعتراف بأهمية الشمول المالي في العديد من دول العلم يتسع بشكل واضح ، بل إن بعض الدول تعتبر الشمول المالي له أولوية قصوي فى انشاء تنمية اقتصادية ذو بنية تحتية مالية مميزة ستسهم فى نمو الاقتصاد بدرجة كبيرة.

وقد بدأ ادراك اهمية مفهوم الشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية فى نهاية عام ٢٠٠٨، وازداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي من خلال ادوات وإجراءات تتخذها السلطات النقدية للبنوك المركزية والتى تهدف الي تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية -خاصة التكنولوجية- الى كل طبقات وفئات المجتمع وتمكينهم من استخدام الخدمات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة، اذا الشمول المالي مضمون فرض ذاته بقوة على الساحة الإقتصادية والمصرفية بشكل خاص خلال السنوات الأخيرة، إذ حظي بإهتمام متزايد من قبل صناع القرار الاقتصادى في العديد من دول العالم، حيث تعمل الحكومات على استحداث سياسات وبرامج تهدف من خلالها إلي تسهيل وتعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلي الخدمات المالية وتمكنهم منها ، فالشمول المالي مفهوم يهدف إلي شمول الخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة علي عدد كبير من المجتمعات والمؤسسات والأفراد خاصة ذو الدخل المنخفض في المجتمع، فشمول المنتجات المالية واتساع المشاركة المجتمعية في المنظومة المالية الرسمية يمثل احد العوامل الاساسية لتحقيق احد أهداف التنمية الاقتصادية من خلال تحسين المستوي المعيشى لمحدودى الدخل ، وتعزيز تكافؤ الفرص ، واشراك المرأه فى التنمية ، والدعم التمويلى للمشروعات الصغيرة ، والحد من الفقر ، وزيادة فرص العمل ، وتعزيز النمو الإقتصادى. أبو العز، وأخرون (٢٠١٩).

بالاضافة الى ذلك، يعد قطاع البنوك من القطاعات الهامة التي تؤدي دورا مهما في النشاط الإقتصادي، وهو من أسرع القطاعات استجابة للمتغيرات الدولية او

المحلية، كما شهدت الخدمات والمنتجات المالية تطوير مستمر ومتسارع من حيث التنوع، وطرق التوفير، وانتشار الخدمات التكنولوجية مع سهولة التمكن اليها ، وبالتالي وجدت العديد من المنتجات المالية التكنولوجية والمتقدمة، والتي تتطلب القدرة على إدارة مخاطر استخدامها،(Cámara and Tuesta (2014

ومن هنا ظهرت الحاجة إلي التثقيف المالى التكنولوجى للاستخدام الخدمات المالية بالأخص فئات محدودة الدخل ، واصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لتعريفهم بالاستفادة والمخاطرلكل الخدمات المالية والمنتجات المستحدثة مع كيفية استخدام المنتجات المالية واختيار التمويل المناسب .عبد العزيز (٢٠٢١).

وفي عام 2013 اصدر البرنامج العالمى لتعميم الخدمات المالية من خلال البنك الدولى وقد تركز اهتمام هذا البرنامج على اضافات انظمة الدفع المالى ، ومدفوعات المنتجات المبتكرة، كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية (مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء C-GAP ، ومؤسسة TFC) عده برامج تساعد على تنمية الشمول المالي باعتباره يحقق ضمان الوصول إلي الخدمات والمنتجات المالية المناسبة والتى يحتاجها معظم فئات المجتمع، خاصا الطبقات المهمشة بتكلفة مناسبة لهم. حلايلي نريمان (٢٠٢٣).

ولقد شهدت المنتجات المصرفية تطورات تكنولوجية متقدمة، في مجال الاتصالات وزيادة عدد الافرع والمتعاملين ، مما أدي إلى ارتفاع حجم المعاملات في البنوك، الأمر الذي ادي إلى اشتداد التنافس بين البنوك فيما يخص جودة الخدمات البنكية تنوعها.

ونظرا لقيام القطاع المصرفي بدور كبير في النشاط الإقتصادي ولاسيما في الدول النامية، حيث تعد البنوك القنوات الاساسية لتدفق رؤوس الاموال ولقيامها بدور الوسيط المالي بين المدخرين والمقترضين، فمن خلالها يتم تجميع المدخرات وتوجهيها نحو الاستثمار فى المشروعات التنموية الاقتصادية ، لذا أصبح تقييم أداء قطاع البنوك والتحقق من مدى كفاءته فى تعزيز فعاليته ومرونته في مواجه الصدمات والازمات الاقتصادية والمالية .هاشم داوود (٢٠٢٢).

وتتعرض المؤسسات المالية وخاصا البنوك للعديد من المخاطر التي تتزايد بصورة أكثر تعقيداً بالوقت الحالى ، بالاضافة الى ذلك فقد أدي الانكماش الإقتصادي منذ عام 2008 الي فشل العديد من المصارف في الولايات المتحدة الامريكية وفي بعض دول العالم مما يتطلب اهمية الفحص المصرفي بشكل دائم ، ويعتبر تقييم كفاءة وأداء البنوك أمر هام لمجابهة البنوك المخاطر والازمات الاقتصادية حيث العديد من الأزمات والمخاطر المالية كان سببها الاساسى البنوك، للك نقييم أداء البنوك يؤدى الى معرفة نقاط الضعف والقوة ، ويصحح الانحرافات قبل تداركها .صالح عبد المعطي (٢٠٢٢).

وقد نرى فى بعض الدول النامية ودول الأسواق الصاعدة، ومن بينهما الاقتصاد المصري ، غالباً ما تواجه الأسر ذات الدخل المنخفض واصحاب المنشئات الصغيرة صعوبات في الوصول إلى الخدمات المالية نظرا لانخفاض الثقافة المعرفية المالية ، واستخدام عمليات التكنولوجيا المعقدة وغيرها من الصعوبات والاعاقات ، ومن خلال التوسعفى توفير الخدمات المالية للأسر ذوى الدخل المنخفض واصحاب المنشئات الصغيرة ، فيعتبر الشمول المالي بمثابة أداة له فعالية لوصول مجتمع أكثر رفاهية وعدالة مجتمعية.أحمد زيد (٢٠١٩).

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في ضعف مستويات الشمول المالي فى مصر مقارنة بالمستويات العالمية، حيث تشير احصائيات البنك المركزى المصرى في تقريره السنوى لعام ٢٠٢٢ ، أن إجمالي المواطنين الذين لديهم حسابات تمكنهم من إجراء معاملات مالية بلغوا 39.6 مليون مواطن بنسبه تعادل60.6% من إجمالي البالغين من السكان وعددهم 65.4 مليون مواطن، وذلك فقا لتقديرات السكان لعام 2021. البنك المركزى المصرى (٢٠٢٢) بينما نجد فى الدول المتقدمة عدد من لهم معاملات مصرفيه من البالغين94% (2022) world Bank حيث ان المعاملات النقدية هي السائدة على سوق المعاملات المصرفية، وما قد يترتب على ذلك من تعرض مصر لمخاطر تمويل الإرهاب والتهرب الضريبي وغسل الأموال.

وعلى ضوء ما سبق يتضح وجود علاقة بين الشمول المالي والنمو الإقتصادي، وهذا ما تناولته مختلف الابحاث السابقة مستخدمه مؤشرات وطرق قياسية على دولة أو مجموعة دول خلال فترة زمنية معينة.

أهمية البحث

تأتى أهمية البحث انطلاقاً من تصاعد الاهتمام العالمي بالشمول المالي في ضوء ما اثبتته تجارب بعض الدول لدورالشمول المالى فى المساهمة للاستقرار المالى وتعزيز النمو الاقتصادى ورفع الكفاءة المالية للبنوك، بالاضافة الى تحسين الحالة المالية للأفراد وخاصة ذوى الدخل المنخفض.

الهدف من البحث

اختبار تأثيرالشمول المالي في تعزيزالنمو الإقتصادي، ومدى اسهامه في تحسين النشاط للقطاع المصرفي المصري، بالاضاقة الى عرض مؤشرات الشمول المالي ، وتوضيح آليات تحقيق الشمول المالي في ضوء معايير وضوابط الشمول المالى .

فرضية البحث

يقوم البحث بإختبار فرضية أساسية مؤداها : توجد علاقة إرتباط إيجابية وأثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالي في تعزيز النمو الإقتصادي المصري.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الإستقرائي والمنهج الاستنباطى حيث تتناول دارسة الشمول المالي في ضوء التدرج لكل مرحلة طبقا للاستراتيجيات التي استخدمتها مصر للتحول تجاه الشمول المالي ، ويقوم على تجميع البيانات والمعلومات المرتبطة بالدراسة لغرض وصفها وتحليلها ، من خلال استخدام وسائل وأدوات إيضاحية مختلفة كالجداول والأشكال ، بالاضافة الى ما يتم الوصول الى مختلف البيانات والمعلومات التي يتم تناولها من الكتب والمجلات المحكمة، والدراسات الخاصة بالباحثين الإقتصادين، والتقارير الصادرة عن المؤسسات والمنظمات الدولية للوصول إلى نتائج صحيحة ودقيقة ، وذلك للتعرف إلى أي مدى يتمتع الاقتصاد المصري بالمرونة والقدرة على التطبيق السريع للشمول المالي من خلال وصف وتحليل العلاقة

بين تطبيق الشمول المالي والأثار الإقتصادية التى ادت اليها هذه التطبيقات ، وتحليل ذلك من خلال بناء نموذج قياسي لتقدير العلاقة الكمية والسببية عن أثر الشمول المالي ومؤشراته على معدلات النمو الإقتصادي بمصر للوصول إلى توصيات للمساعدة في تفعيل اداء تطبيقات الشمول المالي نحو زيادة معدلات النمو الإقتصادي.

وينقسم البحث إلي خمسة اجزاء بخلاف المقدمة ، حيث يتناول **الجزء الأول** الدراسات الأدبية السابقة التي تناولت الشمول المالي وتطبيقاته ، ويستعرض **الجزء الثانى** مفهوم الشمول المالي والمؤشرات الخاصة به ، ويستعرض **الجزء الثالث** دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الإقتصادي في مصر. بينما يتناول **الجزء الرابع** العلاقة الكمية بين متغيرات الدراسة من خلال توصيف النموذج القياسي المستخدم والمتغيرات ومصادر البيانات، ثم استعراض نتائج التحليل القياسى وأخيرا يتناول **الجزء الخامس** نتائج وتوصيات البحث.

اولا : الدراسات الأدبية السابقة للشمول المالي

نظرت العديد من الدراسات البحثية المختلفة لأثار الشمول المالي. وكذلك هناك بعض الدراسات التي تهدف إلى فحص العلاقة بين الشمول المالي والنمو الإقتصادي من جوانب مختلفة، ومن بعض هذه الدراسات ما يلي: دراسة Okoye et al.(2017) استهدفت هذه الدراسة التعرف على تأثير الشمول على النمو الإقتصادي والتنمية في دولة نيجيريا خلال المدة (2015- 1986)، وتم قياس الشمول المالي في هذه الدراسة من خلال استخدام نسبة القروض الي الودائع، والعمق المالي وتم قياسه باستخدام (نسبة القروض للقطاع الخاص الي الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود بالمفهوم الواسع للناتج المحلي الإجمالي)، والقروض فى قطاعات المناطق الريفية، وشبكات الفروع للبنوك ، وتم التعبير عن النمو الإقتصادي باستخدام معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، وتم استخدام نصيب الفرد من الدخل القومى كمقياس للفقر. وقد توصلت نتائج الدراسة الي أن تقديم خدمات الائتمان الي القطاع الخاص لم يدعم النمو الإقتصادي في نيجيريا بشكل معنوي، كما أنه توصل بأن الشمول المالي أدي الي التخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية من خلال العمل على تقديم القروض الميسرة لهذه المناطق.

دراسة Erlando, A., Riyanto, F. D., & Masakazu, S. (2020) استهدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة فى مساهمة الشمول المالى فى النمو الاقتصادى وتخفيف حده الفقر وعدم مساواه الدخل فى شرق اندونيسيا مستخدما ادوات التحليل لنموذج السببية ثنائى المتغير Toda-Yamamoto VAR Models ونموذج الانحدار التلقائى المتجه (PVAR) واشارت نتائج نموذج السببية ثنائى المتغير الى مستوى عالى من العلاقة بين الشمول المالى والنمو الاقتصادى والفقر وتوزيع الدخل فى شرق اندونيسيا ، وللنمو الاجتماعى والاقتصادى اثر ايجابى على مستوى الشمول المالى ، مع تأثير سلبى على الفقر فى الوقت نفسه ، وللشمول المالى تاثير ايجابى على عدم المساواه ، مما يؤدى الى انتشار عدم المساواه فى الدخل فى شرق اندونيسيا.

دراسة Ratnawati, K. (2020) وقد استهدفت التعرف على أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي في عشرة دول فى آسيا ، وتم قياس الشمول المالي بثلاثة أبعاد وهي البنوك للوصول إلى استخدام الخدمات المصرفية ، نسبة الفقر استخدام معامل جيني كمؤشرات للفقر وعدم المساواة في الدخل ، واخيرا الاستقرار المالي من خلال درجة Z-Score للبنك والقروض المصرفية المتعثرة.واظهرت نتائج اختبار الفرضية أن جميع أبعاد الاستقرار المالي في وقت واحد لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي. ومن ناحية أخرى لم يكن التأثير الجزئي لبعد الشمول المالي على النمو الاقتصادي ، وتخفيف حدة الفقر ، وعدم المساواة في الدخل ، والاستقرار المالي في عشرة بلدان في آسيا هو الأمثل، بل النتائج المشتقة من هذه الدراسة مطلوبة لتفسيرها والنظر فيها من قبل حكومات كل بلد في وضع استراتيجيات لزيادة الشمول المالي ، بحيث يمكن تحقيق سياسة تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز رفاهية الناس.

دراسة دردور وحركات (٢٠٢٠) هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980- 2017 وذلك باستخدام نموذج ARDL، حيث استخدمت مؤشرات الشمول المالي (القروض، الودائع، عدد الفروع البنكية) كمتغيرات مستقلة واستخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الإقتصادي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة

توازنيه طويلة الأجل فضلاً عن العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ) بين متغيرات الشمول المالي والنمو الإقتصادي، مع وجود علاقة ايجابية بين الفروع البنكية والقروض من جهة والنمو الإقتصادي ووجود تأثير سلبي للودائع على الناتج المحلي الإجمالي مما يتطلب توعية الأفراد بأهمية الاستثمار في المشاريع الإنتاجية والتي تساهم في النمو الإقتصادي بالجزائر.

دراسة عياشة (٢٠٢٠)، حيث كانت تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الإقتصادي، وقد تم الاعتماد على دراسة مقطعية (Sectional-Cross) لعينة من (117) دولة لسنة 2012 بالاعتماد على نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، وتضمن مجتمع الدراسة معظم دول العالم التي تتوفر على جميع البيانات الاحصائية الخاصة بمؤشرات متغيرات الدراسة، وتم بناء مؤشر عام للشمول المالي ، استخدام الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الإقتصادي ومجموعة مؤشرات فرعية تمثل المتغير المستقل ، واعتمادا على النتائج وجد أن هناك علاقة معنوية موجبة بين المتغير المستقل الخاص بالشمول المالي والمتغير التابع الخاص بالنمو الإقتصادي في العينة، كما توصلت الدراسة إلى أن كل ارتفاع في نسبة الشمول المالي يصاحبه ارتفاع معدل النمو الإقتصادي.

دراسة محمود وأخرون (٢٠٢٢)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف المساهمة من الناحية المنهجية في تعزيز المعرفة بكيفية احتساب مؤشر مركب للشمول المالي في الدول العربية إضافة إلى دراسة علاقة الشمول المالي بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، واعتمدت الدراسة على منهجيات وطرق إحصائية متقدمة في مجال الشمول المالي من بينها طريقة تحليل المكونات الأساسية، والتحليل العنقودي الهرمي، ونموذج المعادلات الهيكلية، ونموج المعادلات الآنية. ومن أهم نتائج هذه الدراسة أنه لا يمكن الوقوف على وضع الشمول المالي بالاعتماد على المؤشرات الجزئية فقط، بل يجب احتساب مؤشر مركب يمكن من الحصول على صورة شاملة ومتسقة للشمول المالي، ومن مميزات هذا المؤشر المركب التحديد الإحصائي لمساهمة كل بعد من أبعاد الشمول المالي في المؤشر المركب. أيضاً نلاحظ من خلال المؤشر المركب أن الاقتراض من القنوات الغير الرسمية (الاقتصاد غير الرسمي) يمثل عائقاً أمام الشمول المالي حيث أن

درجة ارتباطه بالشمول المالي سالبة، وكذلك خلصت الدراسة إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أهم محددات الشمول المالي لتأثره به.

دراسة Saraf & Kayal (2022) ، استهدفت هذه الدراسة التعرف على دور الشمول المالي في تعزيز النمو الإقتصادي وخفض نسبه الفقر باعتباره عامل جوهرى للنمو الإقتصادي، وتنمية المجتمع وعامل مساعد في تضيق الفجوة بين الفقراء والأغنياء، كما تعتبر المؤسسات المالية من العوامل الهامة للتقدم والنمو الإقتصادي للبلاد، وقد اعتمد الباحث علي بيانات احصائية تم جمعها من تقارير وزارة المالية الهندية واستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لفترة٧سنوات، وظهرت نتائج الدراسة إيجابية وذات معنوية إحصائية ،خاصة فيما يتعلق بمدي تأثير عدد فروع البنوك ونسبة الودائع الائتمانية على الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، في حين كانت غير معنوية بالنسبة لمعدل نمو أجهزة الصراف الالي على نمو الناتج المحلي الإجمالي الهندي.

ثانيا: مفهوم الشمول المالي وابعاده واهدافه

تعددت تعريفات الشمول المالي Financial Inclusion (FI) نظرا لتعدد أبعاده ، ويقصد به الاستفادة من التطور التقنى فى تسهيل تقديم الخدمات المالية للأفرادبشكل متسارع وبأقل جهد واقل سعر بغض النظر عن قيمة المال المستثمر للاستفادة من هذا المال لتتحقق الربحية للمستثمر والفائدة للمؤسسة المالية وعلى المجتمع ككل.

ويعرف الشمول المالى ايضا علي أنه مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية ذات الجودة العالية من (الائتمان والتمويل ، المدفوعات، حسابات التوفير والحسابات الجارية، التحويلات، التأمين ،الاقراض والتمويل، المدخرات....الخ)، مدعمة بواسطة مجموعة من التسهيلات والاجراءات التي تديرها الهيئات الرقابية لوصول استخدام كافة شرائح المجتمع لهذه الخدمات والمنتجات بشكل شفاف وعادل بتكاليف منخفضة وبالوقت المناسب وبالجودة المناسبة وبشكل كافي بما يتناسب مع احتياجاتهم وإمكانية الاستخدام بشكل جيد وفعال مع تقديم تلك الخدمات خلال منافذ رسمية طبقا للقانون محددة المسئولية وبشكل مستديم . غانم أحمد (٢٠٢٣).

- **أبعاد الشمول المالي**

يعتبر الشمول المالي هدفاً للعديد من دول العالم النامى التي تعد نسبة كبيرة من مواطنيها ذوي الدخل المحدود أو المنخفض، وذلك لتحقيق رؤيتها في التنمية الاقتصادية ، ولكن يصعب تحقيق تلك الروئيات لهذه الدول في توسيع الشمول المالي بسبب أن العديد من مواطنيها والمؤسسات والمنشئات العاملة بها يتعذر عليهم الوصول إلي الخدمات المالية .عبد الوهاب أحمد (٢٠٢٠). وخلال الفترة الماضية ، تطور مفهوم الشمول المالي ليشمل ثلاثة أبعاد مبينة علي النحو التالي:

- سهولة الوصول للمنتجات والخدمات المالية والمصرفية.
- إستخدام الخدمات المالية والمصرفية.
- جودة الخدمات المالية والمصرفية.

ولكي يتم تحقيق نمو واستقرار إقتصادي يجب علي الدولة توفير سبل الاهتمام والدعم اللازم للقطاع المالي، حيث أنها ستجني الكثير من الاستفادة التي ستدعم الاقتصاد. بشري غالي (٢٠٢٠).

- **أهداف الشمول المالي :**

يشار للشمول المالي فى ظل التطور التكنولوجى والاتصالات المتسارعة بأنه محرك حيوي وهام للنمو الاقتصادي، حيث يسهم في زيادة فرصة الافراد والمنشئات المختلفة في الحصول علي الخدمات المالية والمصرفية بسهولة، مما يساهم في إيجاد تأثير فعال فى تعزيز وزيادة النمو الاقتصادي بسبب أهمية الاعمال التجارية والصناعية المرتبطة ، حيث أن الشمول المالي له تاثير غير مباشر فى مؤشرات التنمية البشرية كالتعليم والصحة ومعدلات الفقر والدخل،(هاشم أحمد (٢٠٢٠) ، و نظراً لاهتمام المنظمات والهيئات الدولية بتوسيع نطاق الشمول المالي وانشاء تحالفات بين المنظمات والمؤسسات المالية الدولية للتنسيق والعمل ضمن آليات موحدة ومشتركة ،تتسع وتزداد المنافع من الشمول المالي، حيث ترى الهيئات الاستشارية لمساعدة الفقراء واصحاب الدخل المحدود بأن انشاء نظام مالي شامل هو الطريق المختصر للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل .وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية:

- تمكين الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة من الاستثمار والتوسع.
- تحسين وتطور مشاريع العمل الحر والنمو الإقتصادي.
- خفض مستوى الفقر والعوز وتحقيق اهداف الرخاء والرفاهية الإقتصادية.
- تسهيل الوصول إلى مؤسسات التمويل بسهولة من اجل تحسين ظروف تدنى مستوى المعيشة للافراد وخاصة الفقراء والمحتاجين منهم.
- تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطن بأهمية الخدمات والمنتجات المالية، ومعرفة الحصول والوصول اليها والاستفادة منها لتحسين مستواهم الاجتماعى وظروفهم الإقتصادية والمعيشية

ثالثا : دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الإقتصادي في مصر

تختلف معايير قياس الشمول المالي من دولة إلي أخري بحسب توجيهات الدولة، فعلي سبيل المثال يقاس الشمول المالي في الولايات المتحدة الامريكية بمقدار توغل التسهيلات المصرفية بين مواطنيها بغض النظر عن منح هذه التسهيلات، أما في الصين فيقاس الشمول المالي بمقدار مدي إمتلاك المواطنين لحساب مصرفي، وفي بعض الدول يقاس بإجمالي الودائع في الحسابات المصرفية، Sarma and Pias (2011). كما أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها، يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانات الكامنة في الاقتصاد. فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الإقتصادية، وتوفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة، وترفع الانتاجية والدخول، والتي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الإقتصادية. وقد يساعد فتح حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملائمة، والتي من شأنها تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلاسة الاستهلاك، وادارة المخاطر المالية التي يواجهونها، والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال. لذا حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص الدول النامية منها، لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الإقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.

وقد شهد العالم على مدى العقود القليلة الماضية ظهور أنماط مختلفة من الخدمات المالية التي تتيح إمكانيات جديدة للفقراء ، ولا تقتصر هذه الخدمات على البنوك، وانما تشمل الجمعيات التعاونية، وشركات التأمين، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التنمية التجمعية، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، ومؤسسات التمويل التأجيري، وغيرها،ومع التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وادارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، ومن المؤكد أن انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستلعب دوراً مهماً ومتزايداً في تسريع عجلة الشمول المالي، Zins and Weill (2016).

كما أشار تقرير صندوق النقد العربي عام 2015 أنه قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي بوجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الإقتصادي لاتزال مستبعدة من الخدمات المالية. في نفس السياق لنفس التقرير فإن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة لدي الفقراء، كما يؤدي إلى وجود قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستقرار في النظام المالي، كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية حيث يلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والإلتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركزها .سمير شرف (٢٠٢١).

وتتمثل مخاطر الاستبعاد المالي في صعوبة الحصول علي الإئتمان أو الحصول عليه من المصادر غير الرسمية بأسعار مرتفعة، وانخفاض الادخار وبالتالي الاستثمار بشكل عام وارتفاع معدلات البطالة والتضخم وبالتالي إنتشار الفقر الذي بدوره يؤدي إلي عدم الاستقرار الإقتصادي، والشكل رقم (١) التالي يوضح محاولة إيجاد العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار الإقتصادي.

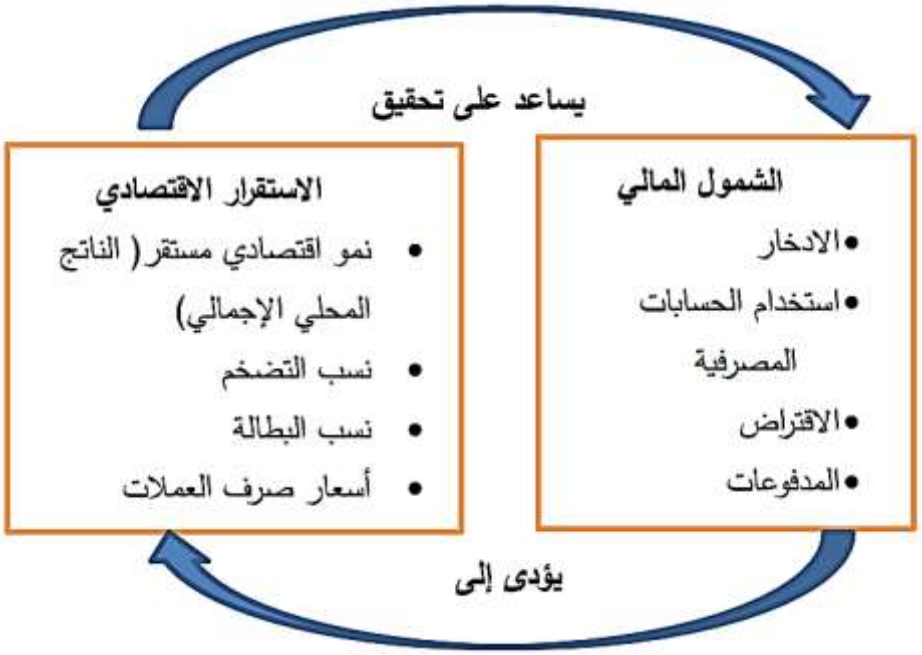

شكل رقم (١): العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار الإقتصادي

وبالاضافة الى ذلك، تنظر الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى أن الشمول المالي له دور كبير في التنمية الإقتصادية و التنمية المستدامة.وتم ملاحظة ذلك في اكثر من 90دولة نامية. ومن جهة اخرى حقق الشمول المالي نتائج اجتماعية واقتصادية مجدية جدا حيث تم تطبيقه بشكل متزايد في عدد من الدول في جميع أنحاء العالم، حيث وثق تقرير التنمية المالية العالمية للبنك الدولي عام 2014 أن أكثر من ثلثي الوكالات التنظيمية والإشرافية تم تكليفها بتشجيع تطبيق الشمول المالي، وبالفعل وضعت أكثر من 50 دولة أهداف رسمية مالية لتحقيقه وذلك بسبب أثاره الإقتصادية وتحقيقه للاستقرار المالي المنشود، Ozili (2021).

رابعا : توصيف النموذج وتحديد المتغيرات محل الدراسة

ليس من السهل تحقيق الشمول المالي بالشكل والمستوي المطلوب دون التركيز علي تثقيف المواطنين ماليا وزيادة درجة الوعي المالي لتلك الفئات، فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية. وبالتالي

يلزم قياس العلاقة الكمية بين كل من النمو الإقتصادي الذي يتم التعبير عنه بالناتج المحلى الاجمالي Gross Domestic Product (GDP) وأبعاد الشمول المالي، والتي تتمثل في ثلاثة أبعاد وهي الوصول المال ، إتاحة الخدمات المالية والمصرفية ، إستخدام الخدمات المالية والمصرفية ، الأمر الذي يساعد في ترشيد وتوجيه السياسات الإقتصادية والمالية التي يمكن أن تساهم في تعزيز النموالإقتصادي المصري.

وبناء عليه ينطوي نموذج الدراسة على سبع متغيرات التي تقيس أثر أبعاد الشمول المالي علي النمو الإقتصادي، وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (١): توصيف المتغيرات محل الدراسة.

المتغير	البعد	الرمز
الناتج المحلى الاجمالي بالمليار جنيه (المتغير تابع)	-----	Y
عدد الحسابات المصرفية	الوصول المال	X_1
عدد بطاقات الائتمان		X_2
عدد الفروع المصرفية	إتاحة الخدمات المالية والمصرفية	X_3
عدد أجهزة الصراف الآلي		X_4
حجم ودائع الافراد بالمليار جنية	إستخدام الخدمات المالية والمصرفية	X_5
حجم الائتمان الممنوح للافراد بالمليار جنية		X_6

- **الأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة**

تمثلت بيانات الدراسة الحالية في الفترة من عام 2010 حتي عام 2021، لعينة من البنوك المقيدة بالبورصة المصرية. ولدراسة البيانات محل الدراسة، واختبار صحة فروض الدراسة فقد تم إستخدام برنامج الحزمة الإحصائية STATA Software (version 17) في إجراء التحليل الإحصائى لتحقيق أهداف الدراسة. علاوة علي ذلك، لتحقيق الهدف المتمثل في تقدير نماذج الدراسة وبالتالي التوصل إلي النتائج التي من خلالها يتم تفسير طبيعة علاقة متغيرات الدراسة، فقد تم استخدام

نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Models) ، حيث تأتي نماذج السلاسل الزمنية المقطعية من خلال ثلاثة أشكال رئيسية تبعاً لإختلاف الأثر الفردي لكل وحدة مقطعية a_i Abonazel and Shalaby (2020) علي النحو التالي :

- **نموذج الإنحدار التجميعي Pooled Regression Model (PRM)**

يعتبر هذا النموذج ابسط نماذج السلاسل الزمنية المقطعية ، حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي يهمل تأثير الزمن. ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) Ordinary Least Squares لمزيد من التفاصيل حول نماذج الانحدار، راجع Abonazel and Rabie (2019)، Kamel and Abonazel (2023).

- **نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model (FEM)**

يهدف نموذج التأثيرات الثابتة الى معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة القطع β_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل β_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية أي سوف نتعامل مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (LSDV) Least Squares Dummy Variable. راجع Youssef et al. (2021).

- **نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model (FEM)**

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بمتوسط مقداره صفر وتباين مساوياً σ_{ε}^2 ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة لابد من ثبات التباين للخطأ لجميع المشاهدات المقطعية، وليس هناك أي ارتباط ذاتي بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية معينة، أما في حالة عدم توافر أي شرط من الشروط السابقة سوف يتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغري المعممة Generalized Least Squares (GLS) ، راجع Abonazel (٢٠١٨).

- **إختبار فرضية الدراسة**

تشير فرضية الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط وأثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالي في تعزيز النمو الإقتصادي المصري، وقد تم استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Models) من خلال تطبيق ثلاثة نماذج هما : نموذج الإنحدار التجميعي ((Pooled Regression Model ونموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) وذلك لتحقيق أهداف الدراسة وإختبار فرضتها.

- **الإحصاءات الوصفية و مصفوفة معاملات الإرتباط للمتغيرات محل الدراسة**

قبل البدء في تحليل البيانات، ينبغي عينا أولاً الوقوف علي الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة. ويمكن الاعتماد على العديد من الأساليب الإحصائية الوصفية ومنها المتوسط الحسابي Mean، وأدني Min وأعلى Max قيمة، والانحراف المعياري Standard Deviation.

جدول رقم (٢): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات محل الدراسة.

Variables	Mean	Max.	Min.	Std. Dev.	JB. Test	P-value
Y	294.433	402.300	218.900	56.745	0.569	0.752
X_1	7886.833	17100.000	2750.000	4682.849	1.216	0.544
X_2	3655.009	5017.133	2399.991	858.524	0.800	0.670
X_3	769.427	1270.870	397.649	255.114	0.246	0.884
X_4	310.642	1554.000	0.000	527.311	4.320	0.115
X_5	2047.583	3365.000	1100.000	725.580	0.899	0.638
X_6	13181.750	20570.000	1065.000	5043.853	2.112	0.348

المصدر: مخرجات برنامج Stata (version 17).

يعرض جدول رقم (٢) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات محل الدراسة ومن خلاله نستطيع تحديد أكبر المتوسطات وأصغرها. كما يتضح من إختبار التوزيع الطبيعي أن القيمة المعنوية أكبر من 0.05 لجميع المتغيرات، لذا فقد نستنتج أن البيانات لا تواجه تباين كبير ويتم توزيعها بشكل طبيعي ولا يوجد بها قيم متطرفة.

جدول رقم (٣): مصفوفة معاملات الإرتباط وقيم عامل تضخم التباين للمتغيرات محل الدراسة.

Variables	Y	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	X_6
Y	1						
X_1	0.264	1					
X_2	0.064	0.387	1				
X_3	-0.215	-0.78	0.106	1			
X_4	-0.321	-0.588	-0.262	0.6	1		
X_5	-0.198	0.203	0.165	-0.038	0.08	1	
X_6	-0.235	-0.178	0.618	0.654	0.351	0.457	1
VIF	-----	7.309	1.474	2.2٤3	٨.824	3.614	٢.113

يوضح جدول رقم (٣) مصفوفة معاملات الإرتباطات البينية وقيم معامل تضخم التباين (VIF) ، من الممكن ملاحظة أن بعض المتغيرات مرتبط مع بعضها البعض، كما يتضح أيضا من قيم معامل تضخم التباين أن جميع القيم أقل من 10، وهذا دليل كافي علي عدم وجود مشكلة الإزدواج الخطي في البيانات.

- **اختبار إستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة**

تستخدم اختبارات جذر الوحدة (Panel Unit Root Tests) لمعرفة مدى إستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عبر الزمن، وذلك حتى يمكن تفادي الحصول على انحدار زائف، والوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية. وبالتالي إذا كانت المتغيرات محل الدراسة غير مستقرة في صورتها الاصلية يتم أخذ الفرق الأول (Difference First) وللتحقق من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم

تطبيق اختبار Harris-Tzavalis Unit-Root Test، وفقاً لهذا الاختبار يجب أن يكون مستوي المعنوية P-value أقل من 5% حتى يتم قبول الفرض البديل القائل بأن المتغيرات مستقرة في صورتها الاصلية والجدول التالي يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة .

جدول رقم (٤): نتائج إختبار إستقرار السلاسل الزمنية (جذر الوحدة) لمتغيرات الدراسة.

Variables		**عند المستوي : I(0) (Level)**	**عند الفرق الاول : I(1) (1st Difference)**
Y	**Statistic**	0.2100	---
	P-value	0.0000	
X_1	**Statistic**	0.1136	---
	P-value	0.0000	
X_2	**Statistic**	0.6683	0.5736
	P-value	0.3832	0.0000
X_3	**Statistic**	0.2757	---
	P-value	0.0000	
X_4	**Statistic**	0.8376	0.6502
	P-value	0.9014	0.0000
X_5	**Statistic**	0.0615	---
	P-value	0.0000	
X_6	**Statistic**	0.2421	---
	P-value	0.0000	

المصدر: مخرجات برنامج (Stata (version 17.

يوضح جدول رقم (٤) السابق اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة حيث تم استخدام إختبار Harris-Tzavalis Unit-Root Test لتوضيح استقرارية السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة ، حيث يتضح من الجدول أعلاه إستقرار بيانات الدراسة في

صورتها الاصلية عدا المتغيرات (X_4،X_2) حيث كان يوجد بها جذر وحدة وإستقرت عند أخذ الفرق الأول، وذلك لأن قيمة مستوي المعنوية P-value أقل من 5%،وبالتالي يمكن إجراء إختبارات الفروض الاحصائية للدراسة باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية دون الخوف من حدوث مشكلة الانحدار الزائف.

- **إختبار التكامل المشترك للمتغيرات محل الدراسة**

لإختبار مدي تكامل بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج ، قام الباحث بإستخدام اختبار التكامل المشترك (Pedroni Test for Cointegration)، بهدف فحص التكامل المشترك بين المتغير التابع وأبعاد المتغيرات المستقلة الخاصة بالدراسة، وكانت النتائج موضحة كما يلي:

جدول رقم (٥): إختبار التكامل المشترك للنموذج محل الدراسة

Model	Methods	Statistic	P-value
Model *Y*	Modified Phillips-Perron t	5.2753	0.0000
	Phillips-Perron t	-18.8121	0.0000
	Augmented Dickey-Fuller t	-24.3640	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Stata (version 17).

تشير نتائج جدول (٥) السابق إلى معنوية إختبار التكامل المشترك Pedroni Test المستخدم وبالتالي يدل ذلك علي رفض فرض العدم القائل بعدم تكامل بيانات النموذج، ومن ثم قبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل بين متغيرات الدراسة.

- **نتائج تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية**

تم استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Models) من خلال تطبيق ثلاثة نماذج هما : نموذج الإنحدار التجميعي (Pooled Regression) Model ونموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) وقد تحصلنا علي النتائج الموضحة في الجدول رقم (٦) التالي:

جدول رقم (٦): تقدير معلمات النموذج بإستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية.

Variables	**Pooled Regression Model**		**Fixed Effects Model**		**Random Effects Model**	
	Estimate	**T-value**	**Estimate**	**T-value**	**Estimate**	**Z-value**
X_1	-0.00147	0.00000	-0.00165	0.00000	-0.00147	0.00000
X_2	0.00280	0.00000	0.00297	0.00000	0.00280	0.00000
X_3	0.00368	0.00700	0.00213	0.21300	0.00368	0.00500
X_4	-0.00633	0.01400	-0.00469	0.04800	-0.00633	0.01100
X_5	0.00001	0.99300	-0.00038	0.74800	0.00001	0.99300
X_6	0.01145	0.00100	0.01712	0.09800	0.01145	0.00000
Constant	4.06786	0.00000	1.71282	0.35300	4.06786	0.00000
Model Fit.	F-statistic = 6.27 P-value = 0.0000		F-statistic = 8.29 P-value = 0.0000		Wald chi^2= 75.29 P-value = 0.0000	
R-squared	0.5606		**within**	**between**	**overall**	**within**	**between**	**overall**
			0.317٢	0.2736	0.6568	0.5802	0.5385	0.5606
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test	$chibar^2$= ١23.61 Prob > $chibar^2$ = ٠.0000							
Hausman test	Chi^2= 19.86 Prob > chi^2 = ٠.0043							
Result	**---**		**Fit Model**		---			
Seriallity (pesaran test) prob.	0.9258							

المصدر: مخرجات برنامج (Stata (version 17.

يوضح جدول رقم (٦) تقدير معلمات النموذج بإستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية الثلاثة نموذج الإنحدار التجميعي ونموذجي التأثيرات الثابتة و العشوائية، حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغري العادية (OLS) لتقدير نموذج الإنحدار التجميعي وطريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (LSDV) لتقدير نموذج التأثيرات الثابتة، بينما تم استخدام طريقة المربعات الصغري المعممة (GLS) لتقدير نموذج التأثيرات العشوائية.

- حيث تعتبر النماذج الثلاثة معنوية إحصائياً لأن قيمة P-value لإختبار فيشر F-statistic أقل من ٥% لكل نموذج من النماذج الثلاثة.

واستناداً علي المراحل السابقة وبعد الأخذ بالتأثيرات الفردية والعشوائية في النموذج لابد من فحص طبيعة هذا الأثر. بحيث تتلخص المرحلة الأولي، في التحليل بالتعرف علي نوع التأثيرات المستخدمة لثوابت النموذج فيما اذا كانت تتبع أثر عشوائي (نموذج التأثيرات العشوائية) أو تحديدي (نموذج التأثيرات الثابتة) وبالتالي فإن:

- نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model): والذي يعتبر a_i مجموعة من الحدود الثابتة الخاصة بكل وحدة.
- نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model): والذي يعتبر a_i ضمن عنصر الخطأ العشوائي المركب.

واستناداً علي المراحل السابقة وبعد الأخذ بالتأثيرات الفردية في النموذج لابد من فحص طبيعة هذا الأثر. بحيث تتلخص المرحلة الأولي، في التحليل بالتعرف علي نوع التأثيرات المستخدمة لثوابت النموذج فيما اذا كانت تتبع أثر عشوائي (نموذج التأثيرات العشوائية) أو تحديدي(نموذج التأثيرات الثابتة) وبالتالي بعد تقدير النماذج الثلاثة المدروسة سوف ننتقل إلى استخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة من خلال اختبار مضاعف لاغرانج Breusch-Pagan Lagrange (LM) testوإختبار Hausman Test.

- **نتائج المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي و نموذجي التأثيرات الثابتة و العشوائية**

من اجل تحديد النموذج الملائم لتحليل بيانات هذه الدراسة تم استخدام اختبار مضاعف لاغرانج LM للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي من جهة ونموذجي التأثيرات الثابتة و العشوائية من جهة أخرى، حيث يتضح من نتائج الجدول أعلاه أنها تقودنا إلى رفض فرضية العدم (نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم) وبالتالي النموذج الملائم للبيانات المدروسة هو الخيار بين نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية حيث لا حظنا أن نتيجة إختبار LM للمقاطع التي بلغت 123.61 بإحتمال منعدم معنوية إحصائياً.

- **نتائج إختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة و العشوائية**

فبالرغم من أن نتائج التحليل تشير الي أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية، إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار Hausman Test وذلك لغرض معرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية من أجل تحديد أي من النموذجين ينبغي اختياره واستعماله في دراسة أثر القدرة الإدارية علي الفرص الإستثمارية المتاحة.

وبالتالي تأخذ فرضية العدم الشكل التالي:

نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم. H_0 :

نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم. H_1 :

وبالإعتماد علي نتائج الجدول السابق فقد أظهرت نتائج اختبار Hausman Test ارتفاع القيمة الإحصائية (Chi-Sq) بقيمة $\chi^2 = 19.86$، وكانت قيمة P-value أقل من 0.05. وبالتالي يمكننا رفض الفرضية الصفرية H_0 مما يشير إلي وجود ارتباط بين تأثيرات الدوال والمتغيرات التفسيرية فيكون استخدام التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم والأفضل للبيانات محل الدراسة.

كما يتضح أيضاً من نتائج تحليل فرضية الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (LSDV) في نموذج التأثيرات الثابتة أن معظم متغيرات الدراسة ذات دلالة إحصائية لأن قيم P-value لهذه المتغيرات أقل من 5%. ويبين الجدول رقم (٦) أعلاه القدرة التفسيرية لنموذج الدراسة حيث نجد أن قيمة معامل التحديد (R-squared) بلغت نسبتة 66%، وهذا يعني أن التغير الذي يحدث في المتغير التابع GDP (الناتج المحلى الاجمالي) يرجع بنسبة 66% إلي المتغيرات المستقلة للنموذج، وأن النسبة المتبقية والتي تبلغ ٣٤% ترجع الى تأثير عوامل عشوائية أخرى (الخطأ العشوائي). وهذا ما يؤكد وجود علاقة إنحدار معنوية قوية بين المتغير التابع GDP (الناتج المحلى الاجمالي) و المتغيرات المستقلة ، و أن النموذج خالي من جميع المشاكل الإحصائية. وبإجراء إختبار الارتباط التسلسلي تبين من خلال نتائج إختبار pesaran test أن القيمة الاحتمالية للاختبار كانت أكبر من قيمة مستوي المعنوية 5% مما يعني قبول الفرض العدمي بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي Serial Correlation للنموذج محل الدراسة مما يدل علي كفاءة النموذج المستخدم لتمثيل بيانات الدراسة. كما أن معنوية نموذج الانحدار المستخدم، تعد دليلاً كافياً على قبول فرضية الدراسة التي تشير إلى وجود علاقة ارتباط وأثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالي في تعزيز النمو الإقتصادي المصري.

خامسا : النتائج والتوصيات

تناولت هذه الدراسة تأثير الشمول المالي علي النمو الاقتصادي المصري دراسة قياسية في الفترة من عام 2010 حتي عام 2021، ومن خلال ما سبق توصلت الدراسة إلي عدة نتائج هامة من أبرزها ما يلي:

- هناك عدد من مؤشرات الشمول المالي التي لها أثر إيجابي في تحقيق النمو الإقتصادي ،ومن المؤكد أن هذه المؤشرات تؤثر علي معدلات البطالة والتضخم والفقر بوجه عام، مما يعني أن الشمول المالي يساهم في تحقيق النمو والإستقرار الإقتصادي.

- تبين من نتائج تحليل نموذج الدراسة، وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات البحث وهذا ما أكده إختبار (Pedroni Test).
- تمتلك البنوك المركزية والتجارية الشمول المالي وتعمل على تقديم خدمات مالية ومصرفية بتكاليف معقولة من خلال، انتشار الصراف الالي ونقاط البيع، فضلاً عن زيادة في حجم القروض وتوطين رواتب موظفي الدولة والتحويلات المالية.
- تبين خلو نموذج الدراسة المستخدم من مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء، وأيضاً من مشكلة الإندواج الخطي للمتغيرات محل الدراسة.
- إن تحقيق الشمول المالي لا يعني بالضرورة تحقيق إستقرار اقتصادي، لأن هناك عدد من الدول ذات مؤشرات شمول مالي جيدة ولاكن لا يوجد بها إستقرار اقتصادي، حيث أن النمو والاستقرار الإقتصادي يتأثر بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية.
- ان نسبة الشمول المالي ما تزال دون الطموح في ظل المقارنة مع النسب العالمية أو مع الدول العربية وعدد حسابات القروض الى عدد السكان البالغين مما يشير الى لجوء أفراد المجتمع الى عدم الاقتراض من المصارف بسبب ارتفاع نسبة الفائدة او وجود قطاعات غير رسمية تريد التهرب الضريبى او الرقابة عليها .
- معنوية نموذج الانحدار المستخدم، تعد دليلاً كافياً على قبول فرضية الدراسة التي تشير إلى وجود علاقة ارتباط وأثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالي في تعزيز النمو الإقتصادي المصري.

وعلي ضوء تلك النتائج توصلت الدراسة إلي عدد من التوصيات تتمثل فيما يلي:

١. لابد من دراسة أثر للإستقرار الإقتصادي لتحقيق الاستفادة الأكبر من الشمول المالي.

٢. يجب العمل علي دعم البنوك الصغيرة لتحقيق شمول مالي بطريقة تتضمن تحقيق النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة.

٣. ضرورة تركيز المؤسسات المالية علي خلق طرق فعالة للوصول إلي الشمول المالي من خلال التركيز علي المنتجات المالية البسيطة ذات الاسعار المعقولة بما يحقق رفاهية الفرد ومن ثم المجتمع.

٤. ضرورة العمل علي تقليل تكلفة المعاملات والمعلومات المالية والمصرفية والإئتمانية لزيادة الإقبال عليها من قبل المواطنين.

٥. يجب العمل علي تعزيز سياسات الشمول المالي وتوزيع نشر الخدمة المصرفية إلي أكبر قدر ممكن من السكان ووصوله إلي الشركات الصغيرة والمتوسطة.

المراجع العربية :

- أبو العز أيمن ،عبدالمنعم رجب ، محمد عبدالله، على أحمد يوسف، محمد محمد عطوه. (٢٠١٩). محـــددات تطبيـــق الشـــمول المالـــي ودوره فـــي تحقيـــق النمـــو الإقتصـادي فـي الصيـــــن. Zagazig Journal of Agricultural Research، 46(3) ، 889-908 .
- احمد زيد، هيام سالم زيدان. (٢٠١٩). الشمول المالي و اثره علي الاستقرار المالي والاقتصادى فى مصر دراسه مقارنة .التجارة والتمويل 39(1)،-181 232.
- بشرى غالي. (٢٠٢٠). دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الإقتصادي. المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة، ٥٠(١)، ٢٠٩-٢٥٠.
- حلايلي نريمان ، بن بوزيان. (٢٠٢٣). أثر الشمول المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر .مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت.4(1) ، 95-80 .
- دردور, أسماء ، حركات,سعيدة . (2020). قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٧ باستعمال نموذج ARDL مجلة الاستراتيجية والتنمية 10(4)،71-90 .
- سمير شرف، وجد رفيق الصائغ. (٢٠٢١). أثر الشمول المالي على النمو الإقتصادي في سورية مقارنة بمجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مجلة جامعة حماة، ٤(٦).
- صالح عبد المعطي عمرية ، مصطفى محمد . (٢٠٢٢). تأثير الشمول المالي على النمو الإقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين (٢٠١٠–٢٠٢٠).

- عبد العزيز (٢٠٢١). أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالى في القطاع المصرفى بالدول الافريقية. مجلة السياسة والاقتصاد، ١١(العدد (١٠) أبريل ٢٠٢١)، ١-٣١.
- عبد الوهاب أحمد، علي شمس الدين. (٢٠٢٠). أثر الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة مقارنة مع التطبيق على مصر. روح القوانين، ٩٢(٩٢)، ١٨٩-٢٣٨.
- عيايشة إلياس ، بن زواي. (٢٠٢٠). أثر الشمول المالي في تحقيق النمو الإقتصادي. كلية العلوم االقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. الجزائر.
- غانم أحمد، محمد حسين حفني. (٢٠٢٣). دور الشمول المالي في الحد من الفقر في مصر. المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية).
- محمود احمدعبدالرحمن، رجب صديق هاشم. (٢٠٢٢). تطور الاداء المالى بالجهاز المصرفى واثره على النمو الاقتصادى المصرى .مجلة السياسة والاقتصاد ،(13)14،33-1
- هاشم أحمد ، أحمد حمدي. (٢٠٢٠). أثر تطبيق الشمول المالي على ترشيد الدعم في الاقتصاد المصري. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ١١(العدد الثانى الجزء الاول)، ٣٨٤-٤٢٢.
- هاشم، داوود. (٢٠٢٢). اثر الشمول المالي علي جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية). مجلة البحوث المالية والتجارية، ٢٣(١)، ١٣٤-١٥٤.
- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ٢٠٢٢

المراجع الأجنبية: References

- Abonazel, M. R. (2018). Different estimators for stochastic parameter panel data models with serially correlated errors. *Journal of Statistics Applications & Probability*, *7*(3), 423-434.
- Abonazel, M. R., & Shalaby, O. A. (2020). Using dynamic panel data modeling to study net FDI inflows in MENA countries. *Studies in Economics and Econometrics*, *44*(2), 1-28.
- Abonazel, M., & Rabie, A. (2019). The impact of using robust estimations in regression models: An application on the Egyptian economy. *Journal of Advanced Research in Applied Mathematics and Statistics*, *4*(2), 8-16.
- Cámara, N., & Tuesta, D. (2014). Measuring financial inclusion: A muldimensional index. *BBVA Research Paper*, (14/26).
- Erlando, A., Riyanto, F. D., & Masakazu, S. (2020). Financial inclusion, economic growth, and poverty alleviation: evidence from eastern Indonesia. *Heliyon*, 6(10),
- Kamel, A. R., & Abonazel, M. R. (2023). A Simple Introduction to Regression Modeling using R. *Computational Journal of Mathematical and Statistical Sciences*, *2*(1), 52-79.
- Okoye, L. U., Erin, O., & Modebe, N. J. (2017). Financial inclusion as a strategy for enhanced economic growth and development. *The Journal of Internet Banking and Commerce*, 1-14.
- Ozili, P. K. (2021). Financial inclusion research around the world: A review. In *Forum for social economics* (Vol. 50, No. 4, pp. 457-479). Routledge.
- Ratnawati, K. (2020). The impact of financial inclusion on economic growth, poverty, income inequality, and financial stability in Asia. The Journal of Asian Finance, *Economics and Business*, 7(10), 73-85.
- Saraf, M., & Kayal, P. (2022). Role of Digital Financial Inclusion in Promoting Economic Growth and Freedom. *In Digitalization and the Future of Financial Services*: *Innovation and Impact of Digital Finance* (pp. 163-180). Cham: Springer International Publishing.
- Sarma, M., & Pais, J. (2011). Financial inclusion and development. *Journal of international development*, *23*(5), 613-628.

- Youssef, A. H., Kamel, A. R., & Abonazel, M. R. (2021). Robust SURE estimates of profitability in the Egyptian insurance market. *Statistical journal of the IAOS*, *37*(4), 1275-1287.
- Zins, A., & Weill, L. (2016). The determinants of financial inclusion in Africa. *Review of development finance*, *6*(1), 46-57.
- https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion.